

المؤتمر العام

GC(48)/OR.6
Date: July 2005

General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية الثامنة والأربعون

جلسة عامة

محضر الجلسة السادسة

المعقودة في مركز أوستريا فيينا، يوم الأربعاء ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٥
الرئيس: السيد روناكي (هنغاريا)

المحتويات

الفقرات

بند جدول
الأعمال *

٧ المناقشة العامة و التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع)

كلمات مندوبي:

٦ - ١
١٠ - ٧
٢٠ - ١١
٢٤ - ٢١
٣١ - ٢٥

لاتفيا
كازاخستان
اليونان
إندونيسيا
تركيا

يرد تكوين الوفود التي حضرت الدورة في الوثيقة GC(48)/INF/16/Rev.1.

* GC(48)/25

"هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التوصيات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التوصيات الى Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100 A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108; أو e-mail scppmo@iaea.org; أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

٣٩ - ٣٢	ناميبيا
٤٤ - ٤٠	الكرسي الرسولي
٥٠ - ٤٥	سلوفينيا
٥٣ - ٥١	أنغولا
٦٠ - ٥٤	الأرجنتين
٦٦ - ٦١	الجمهورية التشيكية
٧٧ - ٦٧	ماليزيا
٨٣ - ٧٨	الإمارات العربية المتحدة
٨٨ - ٨٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٩٥ - ٨٩	زامبيا
١٠٢ - ٩٦	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٠٥ - ١٠٣	أفغانستان
١١٤ - ١٠٦	هايتي
١٢٥ - ١١٥	فيتنام
١٣٢ - ١٢٦	وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٧- المناقشة العامة و التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (تابع) (الوثيقة 3/GC(48))

١- قال السيد فيجونيس (لاتفيا) إن الصعوبات في مجال إدارة المعرفة، في بلد يشهد تغييرات سريعة في العديد من الميادين مثل بلده، تزيد من تفاقمها حقيقة أن الشباب يميلون إلى البحث عن وظائف في مجالات غير تقنية. وفي لاتفيا تنصب معظم التطبيقات النووية على مجال الرعاية الصحية و العلوم الطبيعية، لكن للأسف فإن عدد الخريجين في الحقل النووي يتقلص، لذا لا تجد لاتفيا بدأ من التعاون مع بلدان أخرى، بمساعدة من الوكالة. إن المحافظة على المعرفة النووية وتعزيزها شئ مهم لضمان توافر خبراء مؤهلين، وهو أمر حيوي لضمان أمان استخدام التقنيات النووية وأمنه. لذلك فإن لاتفيا تسعى لتحسين ترتيبات التشييك بين المنشآت والمؤسسات، و قد شارك خبراءها في الأنشطة الدولية لبناء المعرفة و سيستمرون في ذلك.

٢- ويرتبط الأمان ارتباطاً وثيقاً بأمن المصادر الإشعاعية؛ لذا يجب إعطاء أولوية قصوى لمسألة تنفيذ نظام فعال تنفيذاً عالمياً، مع تعزيز الإطار الرقابي والقدرات الإشرافية. وينبغي أن تبذل الدول الأعضاء في الوكالة جهداً مشتركاً لتعزيز الفوائد التي تجلبها العضوية لأن ذلك يحسن من أمان المصادر الإشعاعية و أمنها ، بالنظر إلى أن هناك دولاً عديدة في بعض الأقاليم غير مشاركة في الأنشطة المشتركة و لا تتلقى أي دعم من الوكالة.

٣- وترى لاتفيا أن وجود نظام دولي لمنع انتشار الأسلحة النووية، مدعوماً بنظام ضمانات قوي، هو أمر جوهري للأمن الجماعي. غير أنه، للأسف، لا تزال هناك ٤٤ دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار لم توقع على أي اتفاق ضمانات، و لم يدخل حيز النفاذ من البروتوكولات الإضافية إلا ٦٠ بروتوكولاً. ولا تشارك إلا بضع عشرات من الدول في نظم مراقبة استيراد المفردات النووية ذات الاستخدام المزدوج و تصديرها و عبورها. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد حيز النفاذ، و تطلب لاتفيا من الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة و لم تصدق عليها حتى الآن أن تفعل ذلك في أقرب وقت يناسبها.

٤- وظلت لاتفيا مواظبة على دفع مساهماتها لأنشطة الوكالة التعاونية التقنية، وحصلت من جراء ذلك على عدد من الفوائد. وقد وصلت الآن إلى مستوى تثق فيه بقدرتها على تقديم المساعدة للآخرين. إن الاستعاضة عن التكاليف البرنامجية المقررة الاسترداد بتكاليف المشاركة الوطنية أمر مقبول تماماً، ومن شأن هذا النهج الجديد أن يساعد الوكالة على المحافظة على تمويلها. وتأمل لاتفيا أن يزداد مستوى المساهمات لصندوق التعاون الفني، مما يمكن الوكالة بالتالي من تقديم مساعدة إضافية للدول الأعضاء. وتناشد لاتفيا كل الدول الأعضاء أن تدفع مساهماتها كاملة وفي حينها.

٥- وتشارك لاتفيا في مشاريع تعاونية تقنية وطنية وإقليمية ذات علاقة بالرعاية الصحية والتطبيقات النووية من أجل التشخيص والعلاج. و هي تعكف على إجراء دراسة جدوى حول استخدام التصوير المقطعي بانبعاث البوزترونات. وفضلاً عن ذلك، قدمت لاتفيا للوكالة مشروعاً لمرفق سيكلوتروني سيتم تشييده في موقع مفاعل بحوث دخل أولى مراحل إخراجها من الخدمة؛ و سيساعد هذا المشروع بصورة كبيرة في تطوير العلوم النووية و تطبيقاتها. وتعكف لاتفيا على دراسة أفضل السبل لاستخدام الأموال الوطنية و الأموال التي تقدمها الوكالة في مشروع تقاسم التكاليف.

٦- وتقوم لاتفيا بتنفيذ أول استراتيجية لها للتصرف في النفايات المشعة. فالتخلص من النفايات المشعة الطويلة العمر هو واحد من بين عدد من المهام الجسيمة. و قد نفذ الخبراء اللاتفيون، بمساعدة من الوكالة، حوالي ١٥% من خطة البلد لإخراج المفاعلات من الخدمة. و اكتملت دراسة تقييم التأثير على البيئة، فيما بدأت دراسة

أخرى لتوسيع موقع التخلص من النفايات المشعة بهدف التصرف في كل النفايات الناجمة عن الإخراج من الخدمة. لكن، للأسف، لم يتم بعد إحراز تقدم حقيقي يمكن الإبلاغ عنه حول كيفية التعامل مع وقود اليورانيوم الشديد الإثراء المستهلك الناتج عن إخراج مفاعلات الأبحاث عن الخدمة. وفي انتظار إيجاد حل لهذه المسألة، تقوم لاتفيا بتنفيذ حل مؤقت، يتمثل في التخزين الجاف القصير المدى داخل براميل قابلة للنقل.

٧- وقال السيد زاهنتكن (كازاخستان) إن أحداث العام الماضي أظهرت تعقد عملية بناء الثقة في العالم. وتمثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في هذه العملية، و من الضروري ضمان تنفيذ هذه المعاهدة و كل التدابير الهادفة إلى تقوية نظام منع الانتشار النووي. لذلك، فهو يطلب من كل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تفي بالتزاماتها بدقة.

٨- وتخلت كازاخستان طوعاً عن ترسانة نووية ضخمة، و منذ استقلالها عملت للترويج لعدم الانتشار و نزع السلاح. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، وقعت حكومته على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة. و انضمت كازاخستان أيضاً لعدد من المبادرات الرامية إلى تقليص التهديد النووي، بما في ذلك الشراكة العالمية التابعة لمجموعة الـ ٨ من أجل مكافحة انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل، و مبادرة الولايات المتحدة لأمن الانتشار، و مبادرة الولايات المتحدة العالمية لتقليص التهديدات. واضطلعت وزارة الطاقة ببرنامج مدته خمس سنوات لتحويل مفاعلها البحثي من طراز WWR-K بمدينة ألمائة ليعمل بوقود يورانيوم ضعيف الإثراء، كما قامت بإخراج مفاعلها السريع التوليد من طراز BN-350 من الخدمة بأمان. وتستمر الجهود لتقوية مراقبة مصادر الإشعاعات المؤينة، و لضمان التصرف الآمن في المصادر القوية، ويشعر بلده بالامتنان تجاه الوكالة لما قدمته من دعم في هذا السبيل.

٩- إن الوكالة ملزمة، بموجب نظامها الأساسي، بمساعدة الدول الأعضاء للاستفادة من حقها في تطوير التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية. لكن لا بد من إيجاد طريقة لحل القضايا الإشكالية الأخيرة، فهذا لا يحفظ فقط الحقوق المشروعة للدول، بل يطمئن أيضاً المجتمع الدولي حول نواياها السلمية. ولن تكون هذه المهمة سهلة، إلا أن خبرة الوكالة، والموقف الحاسم والمبدئي الذي اتخذته مديرها العام، ستكون لهما فائدة كبيرة في هذا الاتجاه.

١٠- وتلتزم كازاخستان، بصفتها عضواً في مجموعة الموردين النوويين، التزاماً تاماً بالضوابط العالمية المفروضة على الصادرات. وهي تشعر بالقلق من أن دولاً أخرى تمتلك عناصر من دورة الوقود النووي لا تفعل نفس الشيء، و بالتالي تفتح هذه الدول الطريق أمام تهريب المواد النووية ونقل التكنولوجيات النووية بصورة غير مشروعة. مع ذلك، لا ينبغي إدخال قيود إضافية على نقل التكنولوجيا النووية بدون دراسة متأنية لأن مثل هذه القيود قد تخلق عقبات غير مبررة أمام تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية.

١١- وقال السيد سوتيروبولوس (اليونان) إن أنشطة الوكالة في ميدان الأمان النووي تتسم بأهمية كبرى. وقد اضطلعت اليونان، التي انضمت إلى شبكة التبليغ عن الحوادث في مفاعلات البحوث، كما صدقت على اتفاقية الأمان النووي، دائماً بدور نشط في كافة أوجه الأمان النووي. وتدعم اليونان وضع معايير الأمان وتقويتها لكي تغطي كافة أنواع مرافق دورة الوقود. وهي تولي أهمية كبرى لجهود الوكالة لإنشاء نظام عالمي للأمان والمحافظة عليه من خلال إقرار عدد من خطط العمل كخطوة أولى نحو صياغة مدونات لقواعد السلوك.

١٢- ويقدر بلده خطة العمل الدولية بشأن إخراج المرافق النووية من الخدمة التي أقرها المجلس في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وهو يشجع المدير العام على القيام بجهود في ذلك الاتجاه بالتعاون الوثيق مع المنظمات

الدولية الأخرى، بهدف أن تقوم كل الدول بتنفيذ معايير أمان الوكالة في أقرب وقت ممكن. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لأن هناك مئات المنشآت النووية والمرافق الأخرى قد تم إخراجها من الخدمة أو سيتم إخراجها من الخدمة في المستقبل المنظور.

١٣- ويدعم بلده عمل الأمانة في مجال الوقاية الإشعاعية المهنية، وأمان المصادر المشعة وأمنها، والنقل الآمن للمواد المشعة، وأمان النفايات النووية وعدم انتشارها وتقليصها، وأمان مفاعلات البحوث، وبصفة أكثر تعميمًا، إنشاء نظام أمان عالمي. ويحث الأمانة وكل المنظمات الدولية على تعزيز تعاونها في تلك الميادين.

١٤- وتعلق اليونان أهمية كبرى على الأمن النووي، وقد قدمت مساهمات طوعية مالية وعينية لصندوق الوكالة للأمن النووي. وقد توصلت إلى خطة عمل مشتركة مع الوكالة من أجل ضمان مستوى عالٍ من الأمن النووي خلال دورة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٤. وتم تصميم خطة العمل من أجل حماية المرافق والمواد، وكشف الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة واستخدامها في أغراض شريرة، والإعداد لإنشاء قوات فعالة للتصدي للطوارئ وتعبير حكومته عن امتنانها للمدير العام، و للبلدان والمنظمات الأخرى التي ساعدت في إنجاح خطة العمل. ودعمت اليونان أنشطة الوكالة الهادفة إلى منع الإرهاب النووي، كما دعمت مبادرة الولايات المتحدة العالمية لتقليص التهديدات. وفي هذا الصدد، شارك بلده منذ وقت قصير في "مؤتمر شركاء المبادرة العالمية ضد التهديد الشامل" الرامي إلى التخلص من المواد النووية الشديدة الخطورة وغيرها من المواد المشعة والتي تشكل تهديدًا للمجتمع الدولي. وتعتبر جهود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي و الوكالة مكونًا مهمًا في هذه المبادرة.

١٥- وفي السنوات الأخيرة، تعرض نظام عدم الانتشار لضغوط لعدة أسباب، منها انعدام التقدم الجوهرى نحو نزع السلاح، والتهديد الإرهابي النووي وعدم الاستقرار الإقليمي. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لتقوية نظام منع الانتشار النووي.

١٦- إن حالة كوريا الشمالية لا تزال بلا حل، بالرغم من أنها أُحيلت إلى مجلس الأمن قبل ذلك بـ ١٢ عامًا بسبب عدم الامتثال. وفي الشأن العراقي، ظلت الوكالة مهتمة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستأنفت الآن أنشطتها التفتيشية لإنجاز التحقق من الجرد المادي. وتعترف اليونان بجهود جمهورية إيران الإسلامية في التعاون مع الوكالة وتوقيعها على بروتوكول إضافي. وهي تتوقع تعاونًا كاملاً من جانب السلطات الإيرانية في كل الميادين، بما في ذلك تعليق الإثراء وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة. وتشعر اليونان بالرضا من قرار الجماهيرية العربية الليبية التخلص من كل المواد والمعدات والبرامج الرامية إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً، ومن ضمنها الأسلحة النووية. لقد قدمت إيران وليبيا فرصة لا سابق لها للمنظمة للتقصي عن المسالك غير المشروعة لنقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية، وتقدر اليونان الجهود الجارية من أجل هذا الغرض. ولعل أحد الطرق الأساسية لتحقيق الهدف المتمثل في سلام دائم في الشرق الأوسط هو التركيز على جعله منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويطلب بلده من المدير العام أن يواصل جهده في هذا الموضوع. كما يرحب بلده بفكرة عقد محفل تقني في فيينا، علماً بأن مشاركة كل بلدان الشرق الأوسط فيه ستكون مفتاح نجاحه.

١٧- وتجدد اليونان التزامها القوي بدور الوكالة التحقيقي في إطار نظام عالمي لمنع الانتشار. وقال إن التحقق الموثوق به له أهمية عظيمة في كبح جماح انتشار الأسلحة النووية. وبظل التطبيق العالمي للضمانات والبروتوكول الإضافي أحد المكونات الأساسية للأمن النووي الدولي، حيث أنه يقلص من فرص نجاح الإرهاب

النووي، ويعيد الثقة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا السياق، تدعم اليونان أهداف مبادرة أمن الانتشار و ترحب بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (لعام ٢٠٠٤).

١٨- إن تطبيق نظام لمراقبة الصادرات تطبيقاً دولياً، ووضع التوقيع على بروتوكول إضافي كشرط للتوريد النووي، واتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، هي عناصر أساسية لمنع الإرهاب النووي. ولقد أن الأوان للوصول إلى صيغة نهائية لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وعقد مؤتمر دبلوماسي في هذا الخصوص.

١٩- وينبغي تطوير الطاقة النووية، والتكنولوجيا الحساسة على وجه الخصوص، للأغراض السلمية فقط، وليس بهدف تحقيق مجد وطني، أو توسع عسكري يتم تحت ذريعة عدم الاستقرار الإقليمي. فالحلول لا تكمن إلا في التفاهم، والحوار والدبلوماسية. وتؤيد اليونان قرار المدير العام بإنشاء مجموعة خبراء لدراسة وسائل تحقيق رقابة متعددة الأطراف على التكنولوجيات الحساسة منعاً لانتشارها.

٢٠- لقد دفعت اليونان مساهماتها الطوعية في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كاملة، وستفعل الشيء نفسه بالنسبة للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. كما ساعدت الوكالة بتوفير مختبرات للتدريب، وتوفير الخبراء، واستضافة فعاليات ودعمها في إطار برنامج التعاون التقني. وقال إن بلده سيدعم كل مبادرة ترمي لإدراج برامج التعاون التقني ضمن برامج الوكالة المرتبطة بالمساعدات العلمية من أجل تحقيق إدارة وفعالية أفضل.

٢١- وأعرب السيد سريويدجا (أندونيسيا) عن تقديره للدعم القيم المقدم عبر أنشطة الوكالة التعاونية التقنية. وفي حين أبدى رضاه عن وجود ٨٧ إطاراً برنامجياً قطرياً – تستخدم كأدوات تخطيطية لتصميم المشاريع على ضوء الأولويات الوطنية – ذكر أن بلده قد قدم للتو إطاراً برنامجياً قطرياً منقحاً. وترحب إندونيسيا بجهود الوكالة الرامية إلى توسيع تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية وتكثيفها بهدف تحسين نوعية الحياة، وخاصة في البلدان النامية.

٢٢- ويمكن للتكنولوجيا النووية أن تحدث تأثيراً ملموساً في إندونيسيا، خاصة في ميادين تشجيع الأغذية، وإدارة المياه الجوفية، ومكافحة الأمراض المعدية. وتحظى إندونيسيا بوفرة في الموارد الجوفية الحرارية، وهي تخطط لاستخدام التقنيات النووية في التنقيب عنها واستغلالها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أدخلت إندونيسيا في الخدمة جهازاً للأشعة الإلكترونية منخفض الطاقة من صنع محلي للعمل في تطبيقات وأبحاث تكنولوجيا المعجلات؛ كما وقعت مؤخراً على اتفاق مع شركة محلية للإمداد بالكهرباء بشأن تركيب جهاز أشعة إلكترونية إيضاحي نموذجي لمعالجة غازات المداخن في محطة تُوقد بالفحم. كما طورت إندونيسيا أرزاً وسلالات من فول الصويا عالية الغلة، وستستمر في نشر التقنيات النووية من أجل تحسين التكاثر الحيواني، وصحة الحيوان، وتكنولوجيا تكميل الأعلاف. وفي حقل الصحة البشرية، تستمر إندونيسيا في تطوير وإنتاج النظائر المشعة والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية لأغراض الاستخدام المحلي وللتصدير. وهي تعد أيضاً برنامجاً لتصميم وصنع أجهزة طبية نووية للتشخيص الإشعاعي والعلاج الإشعاعي. ويُنظر للطاقة النووية في خطة الطاقة الوطنية لإندونيسيا ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ باعتبارها أحد مكونات خليط مصادر الطاقة على المدى الطويل. وتشعر إندونيسيا بالامتنان للوكالة ولجمهورية كوريا لتعاونهما الوثيق في المشروع الثلاثي الأطراف المتعلق بإجراء دراسة جدوى مشتركة لمحطة تحلية نووية. وتوطئة لإنشاء محطة قوى نووية، يعكف الجهاز

الرقابي الإندونيسي على إعداد برنامج شامل لتطوير البنية الأساسية اللازمة، وهو لا يتطلع إلى الحصول على مساعدة من الوكالة فقط بل يتطلع أيضاً إلى التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول النامية.

٢٣- وأرسلت الوكالة عدداً من بعثات الخبراء لمساعدة إندونيسيا في مسائل الأمن النووي، على ضوء التهديدات الإرهابية المتزايدة التي قد تشمل مرافق نووية وإشعاعية، إضافة إلى الاتجار غير المشروع و/أو استخدام المواد النووية والمصادر المشعة والنفايات المشعة. وتساور الدول الساحلية مخاوف تتعلق بأمان النقل النووي وأمنه، خاصة الخطورة المتزايدة للحوادث التي تسببها الطبيعة أو الأخطاء البشرية، أو الأعمال الإجرامية. وتنتهي إندونيسيا على الوكالة لإنشائها إدارة للأمان والأمن النوويين بهدف تيسير اتباع نهج فعال ومتكامل حيال الأمن النووي. وقدمت الوكالة أيضاً مساعدة في شكل بعثات خبراء من أجل التحكم الرقابي في مجال الأمان النووي والوقاية من الإشعاعات، خاصة في مستشفيات إندونيسيا ومنشأتها الصناعية، وكذلك المساعدة في تحسين الأمان في مفاعلات البحوث الإندونيسية.

٢٤- وتشعر إندونيسيا بالفخر لكونها واحدة من أول ثلاثة بلدان تبلغ مرحلة الضمانات المتكاملة، وهي تشجع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي لم تقم بعد بإبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة على أن تفعل ذلك. وفي الوقت نفسه، تهيب إندونيسيا بالدول الحائزة لأسلحة نووية أن تأخذ واجباتها على محمل الجد في إطار معاهدة منع الانتشار، خاصة التزاماتها في نزع السلاح النووي، والقضاء التام على الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بتقوية الدعامة الثالثة لمعاهدة منع الانتشار، ألا وهي الاستخدام السلمي للطاقة النووية فإن إندونيسيا تدعو كل الدول الأعضاء، خاصة الدول المانحة، والأمانة إلى أن تدرس إمكانية تقديم حوافز خاصة للدول الأعضاء النامية التي وقعت على بروتوكول إضافي؛ وذلك مثلاً بأن تمنحها مزيداً من برامج التعاون التقني.

٢٥- وقال السيد شاهينباس (تركيا) إن الطلب العالمي على الطاقة آيل إلى التزايد، خاصة في البلدان النامية. وبما أن المصادر التركية التقليدية لا تفي بالاحتياجات بصورة آمنة ومستدامة، فإن تركيا تخطط لإدراج الطاقة النووية ضمن خليط مصادرها المستقبلية للطاقة. وتعترف تركيا بالدور الأساسي الذي تلعبه الوكالة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. غير أنه لا يمكن زيادة الطاقة النووية بصورة ملموسة إلا بتحقيق تقدم في التكنولوجيا التطورية والابتكارية بغية التصدي للمخاوف المتعلقة بالنفايات والانتشار والأمان والأمن. في عام ٢٠٠٤، صدق البرلمان التركي على اتفاقات ثنائية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٢٦- إن المحافظة على المعارف النووية هي أيضاً بالغة الأهمية لضمان الأمان والأمن، ولتشجيع الابتكار، ولضمان توفر فوائد التكنولوجيات النووية مستقبلاً. وتدعم تركيا جهود الوكالة للبحث عن مناهج وأساليب مبتكرة في التعليم والتدريب تكفل نقل المعارف، والمهارات والقدرات التي يتمتع بها الجيل الحالي من المتخصصين النوويين نقلاً فعالاً إلى خلفائهم.

٢٧- كما تعترف تركيا بأهمية الجهود الوطنية والدولية للترويج للابتكار في المفاعلات النووية ودورات الوقود من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية فيما يخص الجوانب الاقتصادية والأمان والتأثيرات البيئية ومقاومة الانتشار وتقبل الجمهور. وهي تقدر التقدم الذي تم إحرازه في مشروع "إنبرو" الخاص بالوكالة خلال السنوات القليلة الماضية. وينبغي للوكالة أن تبقى ملتزمة بمهمتها وأن تواصل أنشطتها في هذا الحقل المهم باستخدام أوجه التآزر بين مشروع "إنبرو" والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، وبتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء.

٢٨- لقد ظلت تركيا تدعم على الدوام جهود الوكالة الهادفة لتقوية نظام منع الانتشار، وهي تعتبر أن الإقرار العالمي لاتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية وتنفيذها أمر ضروري لإرساء نظام تحقق يتسم بالفعالية والمصادقية. وتدعو تركيا، التي سبق أن صدقت على بروتوكول إضافي، كل الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك إلى أن تحذو حذو تركيا دون إبطاء.

٢٩- ويساور تركيا القلق إزاء بقاء الوكالة غير قادرة على الوصول إلى استنتاجات فيما يتعلق بأنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإزاء إعلان هذه الأخيرة انسحابها من معاهدة عدم الانتشار، فهي لذلك تدعم جهود المدير العام للتفاوض مع هذا البلد بشأن متطلبات وطرائق الامتثال لاتفاق الضمانات الذي عقده بموجب معاهدة عدم الانتشار. وترحب تركيا بالتقدم المطرد الذي حققته الوكالة في فهم البرنامج النووي في جمهورية إيران الإسلامية وفي حل المسائل المتعلقة بأنشطتها في تحويل اليورانيوم وإثرائه. لقد استمرت إيران في التصرف كما لو أن بروتوكولها الإضافي نافذ، ومكنت الوكالة من معاينة كل الأماكن التي طلبت معاينتها. إلا أنه لا تزال هناك حاجة لإكمال التعاون غير المشروط من أجل حل كل المواضيع المعلقة فوراً. وتتوقع تركيا أن تتحرك إيران سريعاً لإنفاذ بروتوكولها الإضافي، وتنظر إلى هذه الخطوة بوصفها إشارة مهمة تدل على التزام إيران بمنع الانتشار. وترحب تركيا بجهود الأمين العام فيما يتعلق بتطبيق ضمانات كاملة النطاق على كل الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، بما في ذلك فكرة عقد محفل بشأن الخبرات المكتسبة ذات الصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك الجزء من العالم.

٣٠- وجدّد التزام تركيا التام بالإسهام في الجهود الدولية لمكافحة كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك الأعمال الشريرة المتعلقة بمواد نووية ومشعة. ويمثل "المؤتمر الدولي للشركاء في المبادرة الخاصة بتقليص التهديدات العالمية"، الذي انعقد مؤخراً بفيينا، واحداً من الجهود، وتدعم تركيا كل ما تمخض عنه ذلك المؤتمر. وأقيمت في تركيا خلال العام الماضي دورات تدريبية وطنية وإقليمية، وحلقة توعية دراسية إقليمية، حول الأمن النووي؛ و تتعاون السلطات التركية بشكل وثيق مع الوكالة من أجل تحسين تدابير الأمن النووي. وفي هذا الصدد، أبدت تركيا استعدادها لإنفاذ الإرشادات التي تحتويها مدونة الوكالة لقواعد السلوك بشأن أمان وأمن المصادر المشعة. وهي مستمرة في دعم جهود الوكالة الحالية للترويج للأمان النووي ولتعزيز معايير الأمان. وترحب تركيا تحديداً بالتقدم الذي أحرز في حقل النقل الآمن للمواد النووية والمشعة، كما ورد في القرار GC(47)/RES/7 وكذلك بنشر تقرير "بعثة تقييم أمان النقل" حول تركيا.

٣١- وأثنى على أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، التي تعتبر جزءاً أساسياً من عملية التنمية المستدامة. وقال إن القصور الراهن في موارد صندوق التعاون التقني أمر يبعث على القلق. وبالرغم من أن المساهمات في هذا الصندوق طوعية، فإنه ينبغي اعتبارها التزاماً سياسياً على كل الدول الأعضاء، لأن سداد الحصص في الرقم المستهدف كاملة و في أوانها يظهر مقدار الأولوية التي تعيرها الدول الأعضاء لدعم كل أنشطة الوكالة على نحو عادل ومتوازن.

٣٢- وقال السيد شانتقولا (ناميبيا) إن حكومته، بعد إطلاعها على توصيات المجلس بشأن إنشاء هيئات رقابية وطنية، سعيدة بالإبلاغ عن أنّ إعداد مسودة تشريعها الوطني قد وصلت إلى مرحلة متقدمة. ويأمل وفده أن تدعم الوكالة مقترحات ناميبيا التي قدمتها أخيراً حول تعزيز البنى الأساسية الوطنية للوقاية من الإشعاع، ويجدد التزام ناميبيا بتعجيل إنشاء إطار رقابي يتماشى مع "معايير الأمان الأساسية".

٣٣- لقد أنشأت ناميبيا "لجنة وطنية للأمان النووي"، وهي تثق بأنها ستكون قادرة، بالتعاون مع الوكالة وغيرها من أصحاب المصلحة، على الاستجابة للحوادث التي تتعلق بالأمان النووي. وأشار إلى الحلقة العملية التدريبية الإقليمية حول أمن المصادر المشعة التي انعقدت مؤخراً في ناميبيا، فحثت الوكالة على أن تستمر في دعم مثل هذه الجهود التعاونية بغرض تحسين الأمان النووي في ناميبيا وفي إفريقيا عامة. وتلتزم ناميبيا بشكل تام بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

٣٤- وفيما يخص برامج التعاون التقني، فإن بلده يقدر كثيراً الدعم المقدم من الوكالة لتوسعة القدرات التشخيصية بـ "المعمل البيطري المركزي لشمال ناميبيا". كما يقدر المساعدات المقدمة من الوكالة في نقل التكنولوجيا، مما يمكن بلده من استغلال مصادر مياهه الجوفية بشكل أفضل، وبالتالي توفير مياه نظيفة وآمنة لمواطنيه.

٣٥- وسوف لن يكتب النجاح لبرامج التعاون التقني ما لم يتم تحسين وتعزيز مهارات الموارد البشرية وقدراتها. لذا فإن ناميبيا تشعر بالامتنان تجاه الوكالة لدورها في نقل المعارف العلمية والتقنية. وتتطلب تنمية الموارد البشرية تضامناً للجهود إذا كان لناميبيا أن تحقق أهداف برامجها الإنمائية الوطنية. وأهاب بالوكالة الاضطلاع بشراكة استباقية لمساعدة المؤسسات الوطنية في مواجهة احتياجاتها من الموارد البشرية. ويأمل وفده، تحديداً، في أن تتعاون الوكالة مع جامعة ناميبيا في مشروع وطني لتطوير قدرات تدريس العلوم النووية، وإمداد المؤسسات الوطنية بالمعرفة العلمية والمهارات التقنية.

٣٦- وتشمل مقترحات المشاريع التي تقوم الوكالة حالياً بالنظر فيها توسيع خدمات الطب النووي في شمال ناميبيا، حيث تمثل إمكانية الحصول على تلك الخدمات وتحمل كلفتها مشكلة لجزء كبير من السكان. وقد ألزمت حكومته نفسها بهذا المشروع بغية الوصول إلى المحتاجين وتقديم الرعاية الصحية للجميع، بيد أن الشراكة مع الوكالة تمثل أمراً مهماً لنجاح المشروع.

٣٧- ومن المشاريع الأخرى المقترحة مشروع لزيادة إنتاجية المحاصيل والاستخدام الفعال للموارد في شمال ناميبيا. فالناميبيون الذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة بشكل كبير ظلوا عرضة لفترات جفاف منتظمة، تتكرر مرة كل عشر سنوات، وتقوّض وسائل العيش لشريحة واسعة من السكان بل تؤثر أيضاً على الإنتاجية الزراعية عموماً. وللجفاف أثر سلبي على الأمن الغذائي على امتداد القطر. وتلعب التكنولوجيا النووية المتوفرة عبر الوكالة دوراً مهماً في التصدي لهذه المشكلة عن طريق تحسين إنتاجية المحاصيل، خصوصاً في شمال ناميبيا. ويأمل وفده في أن يسهم التعاون التقني الاستباقي من قبل الوكالة في تحقيق الهدف الوطني العام المتمثل في تحسين الأمن الغذائي لدى صغار الملاك الزراعيين في مناطق التجمعات الشمالية.

٣٨- ومما له نفس القدر من الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي تأثيرات تكاثر الطحالب البحرية الضارة، المعروفة باسم "المد المتوهج"، في موارد البلد البحرية والساحلية. ولقد بدأ المشروع الإقليمي الذي استهلته به الوكالة والخاص بتكاثر الطحالب البحرية يؤتي أكله؛ علماً بأن وفده واثق بأن المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة للنظر في ناميبيا و أنغولا و جنوب إفريقيا ستحسن من فعالية رصد تكاثر الطحالب البحرية الضارة وإدارته.

٣٩- وأخيراً، أثنى على الوكالة لجهودها في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة / الإيدز الوبائي من خلال استخدام التقنيات النظرية لتقييم برامج التدخل التغذوي وبالتالي تخفيف آثار المرض، و دعا الوكالة لزيادة موارد ميزانيتها من أجل هذا المشروع المهم.

٤٠- قال المونسينيور بوكاردي (الكرسي الرسولي) إن تهديدات السلام والاستقرار المستمرة الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى الطوارئ الإنسانية والبيئية، تستدعي استجابات حازمة وبعيدة المدى. ويجب على استجابة المجتمع الدولي أن تزوج بين الأمن والتضامن والدفاع عن الحياة الإنسانية. وقال إنه كانت هناك تحذيرات من جهات متعددة بأن الانتشار النووي في ازدياد وأن هناك بعض البلدان تهتم بالحصول غير المشروع على أسلحة الدمار الشامل. وهناك أيضاً خطر يتمثل في تمكن الإرهابيين من الحصول على مثل هذه المواد والتكنولوجيا. فمن الضروري الاتفاق على تدابير تكفل عدم استمرار الوضع على ما هو عليه في المجال النووي. فعلى المجتمع الدولي أن يعمل أكثر لتقليل مخاطر الانتشار النووي، وأن يمارس مراقبة أفضل على تصدير المواد النووية وأن يضيف الطابع العالمي على نظام مراقبة التصدير. وقال إن هناك حاجة لإعطاء سلطات أكثر للمفتشين، كما اتضح ذلك من اكتشاف سوق غير مشروعة لبيع المواد والمعدات النووية.

٤١- ويتفق وفده مع المخاوف التي أبديت بشأن تزايد مظاهر انعدام الأمن في الشرق الأوسط، كما تبين ذلك من خلال الحرب في العراق وانعكاساتها الأمنية على المنطقة، فضلاً عن النزاع الذي لا يجد حلاً في الأراضي المقدسة. وقال إن احترام تطلعات كلا الجانبين، والعودة إلى طاولة المفاوضات، والالتزام المحدد من جانب المجتمع الدولي، سيقود إلى حل يقبله الجميع؛ لكن، لكي يتحقق ذلك، فإن من المرغوب فيه أن تشرع كل دول المنطقة والمجتمع الدولي في حوار جاد يتجه نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقال إن ذلك، إضافة إلى فرض قيود على الأسلحة التقليدية واتخاذ تدابير ملائمة لاستتباب الأمن وبناء الثقة، سيسهم في تحقيق السلام في المنطقة.

٤٢- ويمكن لبرنامج الوكالة التعاوني التقني أن يسهم في إيجاد حل سلمي للمشكلات التي تواجه البشرية. فقد لفتت الوكالة، ومعها منظمة الصحة العالمية، الانتباه إلى الارتفاع الخطير في أعداد مرضى السرطان، خاصة في الدول النامية. فما يقرب من ١٣% من الوفيات في العالم سببها السرطان، أي أكثر من الوفيات التي يسببها السل والملاريا والإيدز كلها مجتمعة. ومن المتوقع أن تزداد معدلات الإصابة بالسرطان بصورة ملموسة خلال العقد القادم. ويعبر الكرسي الرسولي عن تقديره لعمل الوكالة وشركائها في التخطيط لبرامج مكافحة السرطان وتعزيزها.

٤٣- إن الجهود المقدرة التي تبذلها الوكالة لتحسين الأمان النووي والإشعاعي، ولتحديد طرق استخدام الموارد المشعة بشكل آمن، وللمساعدة في استرجاع المصادر المهملة، قد أسهمت إسهاماً كبيراً في تقليص المخاطر ووقاية الجمهور من الأضرار. وتعكف الوكالة بنشاط على النهوض بثقافة الأمان في تطبيق التقنيات النووية والإشعاعات المؤينة، لكن ما زالت هناك حاجة للعمل على تحسين البنى الأساسية للوقاية الإشعاعية في العديد من المناطق. فتحسين أمن المواد النووية هو مهمة لا تزال شائكة، وتحتاج إلى تعاون مكثف بين المنظمات العالمية وفرادى الدول.

٤٤- وأخيراً، أهاب بالوكالة أن لا تقنع بما حققته من إنجازات، بل أن تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها.

٤٥- ونوه السيد سترايتار (سلوفينيا) بالأهمية القصوى لأنشطة الوكالة في مجال التحقق، التي تهدف إلى توفير تأكيدات تتسم بالمصدقية تفيد بأن الدول تمتثل لتعهداتها المترتبة عليها وفق اتفاقات الضمانات. وقال إن سلوفينيا قد وقعت على اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي، وحث بقية الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. والآن وقد انضمت سلوفينيا إلى الاتحاد الأوروبي، فهي تعد العدة للحاق بنظام الضمانات الخاص باليورانيوم.

٤٦- إن أمن المواد النووية هو ميدان جوهري آخر من ميادين عمل الوكالة. فما قامت به من دورات تدريبية، وبعثات لتقييم النظم الحكومية لحصر ومراقبة المواد النووية، واستعراض وتحديث منهجية التهديدات المحتاط لها في التصميم، له أهمية قصوى في الحماية المادية الفعالة للمواد والمنشآت النووية. وتدعم سلوفينيا الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي للنظر في إدخال تعديلات على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وقد جعلت الأعمال الإرهابية الأخيرة وغيرها من الأنشطة غير القانونية من الضروري تقوية التعاون الدولي. ومن جانبها، ساهمت سلوفينيا، في عام ٢٠٠٢، في أنشطة الوكالة للحماية من الإرهاب النووي.

٤٧- وقال إن سلوفينيا تؤيد تأييداً تاماً جهود الوكالة لزيادة أمن المصادر المشعة وأمنها، كما ورد ذلك في القرار GC(47)/RES/7.B، وهي تعمل على إتباع الإرشادات التي تتضمنها مدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها. وأبدى ترحيب وفده بأنشطة الوكالة في مجالات التعليم، والتدريب، وإعداد معايير الأمان. وقال إن التأهب للطوارئ النووية والإشعاعية يتسم بأهمية عظيمة. وشاركت سلوفينيا في أعمال "الفريق التنسيقي للسلطات الوطنية المختصة"، وفي تمارين CONVEX للاستجابة للطوارئ النووية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وستسهم خطة العمل المتعلقة بالأمان نقل المواد المشعة بشكل كبير في الأمان النووي. كما ستيسر خطة العمل الدولية المتعلقة بتعزيز التأهب الدولي ونظام الاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية تنمية التأهب الدولي للطوارئ النووية والإشعاعية تنمية مستدامة، كما ستيسر إعداد أدوات ووثائق التبليغ والاتصال والمساعدة.

٤٨- وتولي سلوفينيا أهمية كبيرة للأمان التشغيلي في مرافقها النووية. وقد أثنى تقرير البعثة الثالثة لفرقة استعراض أمن التشغيل التي زارت محطة كرشكو للقوى النووية في بداية عام ٢٠٠٣ على الأولوية التي تُعطى للأمان النووي على كل المستويات، كما أثنى على المعرفة التقنية العميقة لدى العاملين وخبرتهم في تشغيل المحطات النووية، وعلى الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الحاسوبية. وذكر الفريق في تقريره أن المحطة تتمتع بثقافة أمان متينة، تتم رعايتها من جانب أعلى المستويات. أما التحديات التي جرى تحديدها، فهي تقادم المحطة، والمحافظة على المعارف، والضغوط الاقتصادية في سوق للطاقة تحترم فيها المنافسة.

٤٩- وقد قدمت سلوفينيا بالفعل تقريرها الوطني الثالث في إطار اتفاقية الأمان النووي، وهو يأمل في أن يظهر ذلك التقرير التقدم الذي أحرزه البلد بعد صدور توصيات الاجتماع الاستعراضي الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي في عام ٢٠٠٢. أما الاجتماع الاستعراضي الثالث، المتوقع عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فسيوفر فرصة إضافية لتبادل الأفكار، وتعلم طرق جديدة للوفاء بالالتزامات في إطار الاتفاقية. ويأمل وفده في أن تستمر مناقشة المبادرة المتعلقة بإنشاء مستودع إقليمي للنفايات القوية الإشعاع والتي قدمها بلده خلال الاجتماع الاستعراضي الأول للاتفاقية المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ودعا الأطراف الأخرى المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة إلى تقديم تعليقاتها حول ذلك المقترح.

٥٠- وأثنى على قسم أوربا التابع لإدارة التعاون التقني، كما أثنى على التزام دول المنطقة بسداد مساهماتها في صندوق التعاون التقني. وقد تعهدت سلوفينيا بسداد حصتها كاملة في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥، كما سددت من قبل مساهماتها في الميزانية العادية وفي صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٤. ويعرب وفده عن ما يساوره من شكوك حول مقترح تكاليف المشاركة الوطنية وهو يرجو أن يناقشها بصورة أعمق مع الأمانة.

٥١- وقال السيد نجانداجينا (أنغولا) إنه منذ سنتين أو نحو ذلك على نهاية الحرب في بلده بذلت حكومته جهوداً جبارة لتقوية النظام الديمقراطي، وللعمل على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتشعر أنغولا بالامتنان للوكالة للدعم الذي تلقت منه في الترويج للعلوم والتكنولوجيات النووية، خاصة في مجالات الزراعة والصحة والبيئة. وفي ميدان الوقاية من الإشعاعات تلقت أنغولا دعماً كبيراً بشأن المعدات وتدريب الكوادر، مما وفر الشروط اللازمة لبدء رصد التعرض المهني للإشعاعات والقيام بعمليات تفتيش المرافق التي تستخدم مصادر إشعاعية مؤينة.

٥٢- فأنغولا هي الآن في مرحلة الحصول على التكنولوجيات النووية، لكن تبذل حكومتها جهوداً للتعجيل بعملية الانضمام للاتفاقات. وقد وافق البرلمان الأنغولي من قبل على اتفاقية الأمان النووي، وعلى الاتفاق الإقليمي التكميلي بشأن توفير المساعدة التقنية من جانب الوكالة (الاتفاق التكميلي المنقح)، واتفاق "أفرا"، واتفاقية التبليغ المبكر، وسيتم قريباً إيداع الصكوك ذات الصلة. وتعترف حكومة أنغولا بدور التكنولوجيات النووية في التنمية المستدامة، وهي لذلك تولي أهمية خاصة لأنشطة الوكالة. إلا أنه يتوجب الاعتراف بأن هناك بعض العوامل المؤسسية قد أدت إلى تأخير قبول الصكوك القانونية.

٥٣- وقال إن صناعة الأسلحة النووية والإرهاب يشكلان تهديداً للجنس البشري؛ ولأجل ذلك فإن أنغولا قد ناشدت، في مناسبات عدة، أولئك الذين يعكفون على مثل تلك البرامج أو يقومون بمثل تلك الأنشطة أن يكفوا عنها. وتجدد أنغولا نداءها للدول الأعضاء وللأمم المتحدة لاحترام ميثاق الأمم المتحدة وللقيام بتدابير شجاعة في إطار مجلس الأمن لحماية السلم العالمي.

٥٤- وقالت السيدة كيلي (الأرجنتين) إن عمل الوكالة قد أصبح شديد التعقيد خلال العام المنصرم، خاصة فيما يتعلق بالموازنة الحساسة بين دوريتها الترويجي والتحقيقي. فالكثير من المسائل التي تعاملت معها الوكالة ستجد أدناً صاغية خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك الحاجة للمحافظة على القواعد المؤسسية للمعاهدة. ذلك أن من مصلحة كافة الدول الأعضاء أن تمتثل لأحكام المعاهدة ولما التزمت به خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وقالت إن الأرجنتين تدعم بقوة معاهدة عدم الانتشار و الصكوك الأخرى ذات العلاقة بعدم الانتشار العالمي.

٥٥- وسلطت الضوء على أهمية توفير التقنية العالية والمصادقية لنظام تحقق الوكالة، الذي هو الآلية الوحيدة لتقديم الضمانات للمجتمع الدولي حول الطبيعة السلمية للبرامج النووية الوطنية. وقدمت الأرجنتين مساهمة إضافية للضمانات من خلال الهيئة الأرجنتينية-البرازيلية لحصر ومراقبة المواد النووية، كما تأمل في أن تتعزز الصلات أكثر من ذلك بين الهيئة والوكالة. وترغب الهيئة، رغم اعترافها بالفوارق الكبيرة بين مختلف مناطق العالم، في إطلاع الآخرين على خبرتها وإنجازاتها، على أن يتم ذلك من خلال محفل يعقد خصيصاً لهذا الغرض، كما اقترح المدير العام. وتهيب الأرجنتين، نظراً لقلقها من ازدياد الصرف على الضمانات، بالوكالة أن تكفل تنفيذاً أكثر فعالية. وإلى جانب ذلك، يجب مراعاة الصعوبات التي تواجهها بلدان نامية مثل الأرجنتين في دفع الاشتراكات المقررة، فينبغي تخفيف العبء عنها.

٥٦- وفي مجال الأمان، استمرت الأرجنتين في تطوير دورها كمركز إقليمي للتدريب على الوقاية من الإشعاعات والأمان النووي من خلال الدورة فوق الجامعية التي نفذتها على مدى أكثر من عقدين. وقالت إن انعقاد المؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة بفيينا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، والمصادقة على خطة العمل المرتبطة به في عام ٢٠٠٤ يشكلان علامتين للتقدم الجيد في هذا الميدان. وقالت إن الامتثال لمعايير

الأمان الخاصة بالوكالة وتقديم الدول الساحلية معلومات صادقة عن عمليات الشحن ينطويان على أهمية كبرى. ولفتت الانتباه إلى الإسهام الذي يمكن أن ينجزه فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية، والذي تشارك فيه الأرجنتين، في هذا المجال. ومن المواضيع الأخرى التي تهتم بها الأرجنتين اهتماماً خاصاً تنفيذ خطة العمل بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، التي يمكن أن تساعد في تنسيق التدابير الوطنية والدولية، وستابع الأرجنتين عن كثب أعمال ذلك التنفيذ.

٥٧- وشارك خبراء أرجنتينيون في مؤتمر شركاء المبادرة العالمية بشأن تقليص التهديد العالمي المنعقد مؤخراً والذي يمثل جهداً تعاونياً دولياً من أجل تحسين الحماية المادية. وقد جرت الإشارة في ذلك المؤتمر إلى خبرة الأرجنتين في خفض معدل إثراء اليورانيوم المستخدم في بعض الأنشطة المحددة، وتعاونها مع دول أخرى في مجالات مشابهة في إطار برامج تقوم الوكالة بتنسيقها. كما ساهمت الأرجنتين في تطبيق قواعد مراقبة فعالة على تصدير التكنولوجيات الحساسة بترؤسها "نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف و"ترتيب فاسينار".

٥٨- وتشارك الأرجنتين في مشروعين دوليين يتعلقان بتطوير جيل جديد من المفاعلات ودورات الوقود، ومن شأن ذلك أن يوفر أماناً تشغيلياً أفضل، ويقلل بصورة ملحوظة من توليد النفايات المشعة، ويقي من مخاطر الانتشار. وتلعب الوكالة دوراً حافزاً لمثل هذه المبادرات - أحد أمثلتها مشروع إنبرو - وينبغي أن تبحث إدراج هذه الأنشطة ضمن ميزانيتها العادية. ولقد شكل المدير العام مؤخراً فريق خبراء بشأن دورة الوقود النووي، ويثق وقد بلدها في أن ذلك الفريق سيخلص إلى استنتاجات مفيدة تضع في الاعتبار جوانب عدم الانتشار من جهة وحق الدول في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية من جهة أخرى.

٥٩- وفيما يتعلق بالتطورات في القطاع النووي الأرجنتيني منذ المؤتمر العام الأخير، اتخذت الحكومة قراراً سياسياً بإكمال بناء محطة أتوتشا-٢ للقوى النووية، التي تأخر بناؤها لعقد من الزمان لأسباب مالية. وستسهم هذه المحطة بشكل ملحوظ في الإمداد بالطاقة لمواجهة الطلب المتزايد عليها في البلد. وعلاوةً على ذلك، تم اختيار اللجنة الوطنية للطاقة الذرية كمُصنِّع للوقود العالي الكثافة بالاعتماد على سيليسيد اليورانيوم لتشغيل مفاعلات البحوث. وقد أكدت النتائج الممتازة التي تم الحصول عليها خلال اختبارات ما بعد التشييع إمكانية استيفاء معايير الجودة الدولية. وقالت إن باستطاعة الأرجنتين الآن إمداد الدول الأخرى. وهي تبقى مستعدة لتطوير التعاون الثنائي، ولديها اتفاقات تعاون مع ٣١ بلداً تتعلق بالاستخدامات السلمية النووية.

٦٠- وأخيراً فإن الأرجنتين راضية عن علاقات تعاونها التقني مع الوكالة، بما في ذلك مشروع أركال. وستبقى الأرجنتين مهتمة بصورة خاصة بأن تلعب دور المورد لمعدات تنفيذ المشاريع. وقد قامت بتمويل ورعاية دورات تدريبية وورش عمل وملتقيات علمية، ودرّبت العديد من الحاصلين على منح دراسية والزوار العلميين الأجانب، كما وفرت خبراء ومحاضرين للوكالة. وتأمل الأرجنتين في أن تحسب الأمانة هذه الإسهامات كميّاً وتسجلها في شكل مساهمات عينية لصالح صندوق التعاون التقني.

٦١- وقالت السيدة درايوفا (الجمهورية التشيكية) إن المصلحة العامة تقتضي زيادة فوائد استخدام الطاقة النووية وتقليص أضرارها لأقصى درجة ممكنة. وللوكالة دور أساسي تضطلع به في هذا الخصوص، وتلتزم الجمهورية التشيكية بمواصلة دعمها لجهود الوكالة.

٦٢- وقالت إن الوفاء بالالتزامات المترتبة على معاهدة عدم الانتشار يمثل واحدة من أهم أولويات بلدها. وقد أوفت الجمهورية التشيكية على الدوام بكل التزاماتها الدولية في إطار اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي، وقد تأكد ذلك من خلال أنشطة التفتيش الرقابي التي تزاولها الوكالة والتحقق من الإعلان المبدئي المقدم وفقاً

للبروتوكول الإضافي. واعترافاً بأهمية برامج الدعم في الدول الأعضاء، وسّعت الجمهورية التشيكية نطاق أنشطتها الهادفة إلى تحسين نظام الضمانات. وقد شمل ذلك تعاوناً مكثفاً مع شبكة مختبرات التحليل الخاصة بالضمانات، وتطبيق الضمانات بالمستودعات الجيولوجية، وتدريب مفتشي الضمانات التابعين للوكالة في المنشآت النووية التشيكية ومرافق تعدين اليورانيوم ومعالجته.

٦٣- وبالنظر إلى المخاطر المتعاضمة لسوء استخدام المواد النووية وغيرها من المصادر المشعة، فإن الجمهورية التشيكية تدعم دعماً كاملاً استنباطات مبادرة تقليص التهديد العالمي. وفي هذا الصدد، بدأت حكومة بلدها بالفعل في إجراء مفاوضات، في إطار المبادرة الثلاثية، من أجل إعادة وقود اليورانيوم الشديد الإثراء من مفاعلات البحوث التشيكية إلى بلد المنشأ.

٦٤- إن تعزيز جهود منع الانتشار النووي واتباع نهج نشط حيال الأمن النووي هما أفضل السبل لإزالة التهديد العالمي الذي يمثله الإرهاب النووي. ويعتمد أمن المواد النووية على مدى فعالية الضمانات، والتحقق والحماية المادية للمواد النووية والرقابة الشاملة والمعززة على الصادرات. كما إن تنفيذ تلك الأنشطة تنفيذاً شاملاً وعالمياً هو أفضل سبل الوقاية من تحريف المواد النووية والتكنولوجيات النووية لأهداف غير سلمية، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإرهاب النووي. ودعماً منها لهذه الجهود، ساهمت الجمهورية التشيكية بمبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار لصندوق الوكالة للأمن النووي في عام ٢٠٠٤.

٦٥- ويؤكد وفد بلدها للمجلس أن كل المرافق النووية في الجمهورية التشيكية تعمل بشكل آمن. وتشكل العملية الجارية حالياً لمواصلة لتحسين الأمان النووي وتطبيق أعلى معايير الأمان عماد السياسة الوطنية في هذا المجال. ذلك أن ترويج ثقافة أمان مطورة جيداً، إلى جانب وضع إطار سليم لإدارة المعرفة النووية، هما شرطان أساسيان لتحسين الأمان النووي. فبالنسبة لبلدان في حجم الجمهورية التشيكية، يمكن المحافظة على المعرفة النووية بصورة أفضل في إطار موسع من التعاون. لأجل ذلك جاء قرارها بجعل هذا الهدف واحداً من الموضوعات الأساسية لتعاونها مع الوكالة في المستقبل القريب. وسيركز المشروع الأول المقترح في البداية على تدريب الجيل الناشئ من أجل ضمان استدامة المؤسسات والمعارف النووية.

٦٦- وتعترف الجمهورية التشيكية بأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقد أذبت دائماً على سداد مساهماتها لصندوق التعاون التقني كاملة وفي حينها. وشارك عدد من المنظمات التشيكية والخبراء التشيكيين بنشاط في برنامج الوكالة للتعاون التقني وفي أنشطتها الأخرى. ووفرت حكومة بلدها أيضاً موارد من خارج الميزانية لدعم مختلف أنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٤. وستسهم الجمهورية التشيكية بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٤ لبعض المشاريع في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا السابقة. وتتراوح المشاريع المخطط لها ما بين أمان محطات القوى النووية إلى الوقاية من الإشعاعات في التطبيقات الطبية. وفي السنة الماضية، عقد بلدها دورات تدريبية وورش عمل نظمتها الوكالة، وفضلها تلقى قرابة ٥٠ خبيراً من جميع أنحاء العالم تدريباً في الطب النووي، والوقاية من الإشعاعات والتصرف في النفايات المشعة.

٦٧- ولفت السيد داوود محمد (ماليزيا)، متحدثاً باسم حركة عدم الانحياز، الانتباه إلى عدد من النقاط ذات العلاقة بالوكالة وبعملها كما جاءت في الوثيقة النهائية للاجتماع الوزاري الرابع عشر للحركة، الذي عُقد ببربان، بجنوب أفريقيا، في أغسطس ٢٠٠٤، والمتعلقة أيضاً بإعلان ديربان حول التعددية الصادر عن ذلك المؤتمر. فقد عبر وزراء مجموعة عدم الانحياز في إعلان دربان عن قلقهم الشديد إزاء تنامي اللجوء إلى الأحادية والمناهج المفروضة من طرف واحد، كما جددوا التأكيد على التزام الحركة بتطوير التعددية. وفيما

يتعلق بعدم الانتشار النووي و نزع السلاح، رحبوا بتبني الجمعية العامة القرار رقم ٤٤/٥٨ بشأن تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، كما شددوا من جديد على أهمية الجهود الرامية إلى اعتبار أن عدم الانتشار لا يمكن أن يتم إلا بالتوازي مع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. وقد أكد الوزراء أيضاً مجدداً حق البلدان النامية الثابت في إجراء البحوث حول الطاقة النووية وفي إنتاجها واستخدامها لأهداف سلمية دون أي تمييز، وظلوا يلاحظون بقلق استمرار القيود غير المبررة على الصادرات المتجهة نحو البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا لأغراض سلمية. وفي هذا الصدد، عبر المؤتمر الوزاري عن رفضه القوي لأي محاولة من جانب أي من الدول الأعضاء لاستخدام برنامج الوكالة للتعاون التقني كأداة لأغراض سياسية بما يشكل خرقاً للنظام الأساسي للوكالة.

٦٨- كما أكد وزراء دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على ضرورة احترام خيارات كل بلد و قراراته في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، مشددين على أن الحق الثابت الذي سبقت الإشارة إليه يشكل واحداً من أهداف المعاهدة الأساسية. فلا ينبغي المساس بالسياسات الوطنية أو اتفاقات التعاون الدولي وتدابيره المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ودورة الوقود. وعبر المؤتمر الوزاري أيضاً عن قلقه من استخدام بعض البلدان نهجاً قسرياً داخل المنظمات الدولية، بما في ذلك النفوذ المالي، في سعيها لتحقيق مصالح أحادية. وعبر الوزراء أيضاً عن قلقهم مما يمكن أن يترتب على مثل هذه الأعمال الأحادية من تأثير على استقلال المنظمات الدولية و على النظام المتعدد الأطراف برمته.

٦٩- وبهدف الوصول إلى توافق في الآراء، عمل فرع حركة عدم الانحياز في فيينا بإخلاص على تحسين نص القرار المتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بمعاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، المتضمن في الوثيقة رقم GOV/2004/79، و الذي أقره اجتماع مجلس المحافظين الأسبوع السابق. وذكّرت الحركة باستنباطات المدير العام بشأن عدم وجود دليل بتحريف البرنامج النووي الإيراني إلى أغراض عسكرية، وأشارت إلى أن تقرير المجلس رحب بالمعلومات الإضافية التي قدمتها إيران مؤخراً استجابة لطلبات الوكالة، و أشارت أيضاً بعين الرضا إلى أن إيران وافقت على إجراء ست معايير تكميلية منذ اجتماع المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ونوهت الحركة بأن الوكالة، كما جاء في التقارير المرفوعة إلى المجلس، استمرت في إحراز تقدم مطرد في فهمها للبرنامج النووي الإيراني، لذلك فإن الحركة تتوقع أن يساعد هذا التطور الحثيث الوكالة في الخلوص إلى استنباطات نهائية، وفي تأكيد صحة و اكتمال تصريحات إيران بشأن كل أوجه برنامجها النووي.

٧٠- وفيما يتعلق باثنين من تلك الجوانب - الإثراء بواسطة الليزر، وتجارب إيران المعلنة المتعلقة بتحويل اليورانيوم - فإن حركة عدم الانحياز قد نوهت بأن التحريات قد وصلت إلى نقطة تسمح بأن تكون المتابعة اللاحقة هي أمر روتيني يندرج تحت تنفيذ الضمانات. وعبرت الحركة عن رضاها عن التقدم الذي أحرز في سبيل تحديد مصدر التلوث باليورانيوم الذي عُثر عليه بمواقع مختلفة في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك مصدر التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء المكتشف هناك. كما أعربت الحركة عن رضاها لأنه بدأ من المعقول من خلال التحاليل التي أجرتها الوكالة أن التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء الذي عُثر عليه قد لا يكون ناتجاً عن قيام إيران بإثراء اليورانيوم. ولقد واصلت الحركة دعمها لجهود الوكالة في حل ما تبقى من مسألة التلوث باليورانيوم الضعيف الإثراء، كما رحبت بتعاون الدول الأخرى في هذا الاتجاه. وفي مسألة مدى الجهود التي بذلتها إيران لاستيراد وصنع واستخدام الطائرات المركزية من طراز P-1 و P-2، فإن الحركة قد نوهت بتوصل الوكالة إلى فهم أفضل لجهود إيران فيما يتصل بهذين التصميمين.

٧١- وتقدّر الحركة تمكن الوكالة من التحقق من تعليق إيران الأنشطة المرتبطة بالإثراء في مرافق ومواقع محددة، ومن التأكيد على أنها لم تلاحظ حتى الآن أي نشاط في تلك المواقع لا يتفق مع قرار إيران الطوعي بتعليق تلك الأنشطة. وقد أكدت الحركة مجدداً على حق كل الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية، واعترفت بأن قرار إيران الطوعي إنما يأتي من أجل بناء الثقة، وهو تدبير مؤقت لا يهدف سوى إلى تيسير سرعة إغلاق ملف هذا البند من جدول الأعمال. وتترقب الحركة تقرير المدير العام القادم إلى المجلس، وهي تعتقد بأن المسائل ينبغي أن تُحلّ وفق الأسس التقنية. ولهذه الغاية، تولي الحركة أهمية بالغة لتوصل المجلس لقراراته بالتوافق وصولاً إلى حل حاسم لهذه القضية، وإزالتها من جداول أعمال المجلس القادمة، وتطبيع الوضع.

٧٢- وينبغي أن يكون واضحاً تماماً أنه، وإن كان يساور الحركة قلق شديد من بعض فقرات قرار المجلس الذي اتخذته الأسبوع الماضي، والمتضمن في الوثيقة GOV/2004/79، إلا أنها قبلت، مع ذلك، بحل وسط، سعياً إلى توافق الآراء. وفيما يتعلق بالفقرة ٩ من القرار، عمدت الحركة إلى الفصل بين القضايا بحيث لا تتحوّل المسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة إلى التزامات رقابية قانونية. ويتماشى هذا أيضاً مع ما أشار إليه المدير العام في كلمته الاستهلالية من أنّ الأمرين هما قضيتان متميزتان، رغم ترابطهما. وعليه، فإن الحركة تفسر الفقرات المرتبطة بهذه القضايا انطلاقاً من هذا السياق. وفيما يخص الإجراءات الطوعية الهادفة إلى بناء الثقة، فإن من رأي الحركة أن يكون لهذه الإجراءات إطار زمني، محدد وأنها يجب أن تتوقف حالّ التقيد بالمطلبات الملائمة. وللعلم، فإنه لو أن قرار المجلس هذا طُرح للتصويت عليه كاملاً لامتنعت الحركة عن التصويت.

٧٣- أما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بمعاهدة عدم الانتشار في الجماهيرية العربية الليبية، فإن الحركة تشاطر المدير العام في تقييمه وتأييده تماماً في مواصلته الإفادة عن ما يطرأ من تطورات، كجزء من عملية تقديم التقارير الدورية عن أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة، ما لم تنشأ ظروف تسوّغ خلاف ذلك. وتعتقد الحركة بأنه كان ينبغي إقفال ملف هذا البند خلال الاجتماع السابق للمجلس، وأن يشطب من جدول أعمال الاجتماع القادم، وأن يجري التعامل معه مستقبلاً بالأسلوب الطبيعي بمقتضى اتفاقات الضمانات الخاصة بالجماهيرية العربية الليبية.

٧٤- وإذا ما تحولنا إلى كلمة المدير العام في المؤتمر العام، فإن الوفد الماليزي يشعر بالسرور من أن ١١١ دولة عضواً قد شاركت في مشاريع وطنية وإقليمية وأقليمية من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني، إلا أن القلق يساور الحركة من هبوط المعدل الراهن للمدفوعات الواردة في تقديرات الميزانية العادية للعام ٢٠٠٤. ولقد اضطلعت ماليزيا على الدوام بالتزاماتها المالية، بما في ذلك ما يخص صندوق التعاون التقني والتكاليف البرنامجية المقررة، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء أن تفعل الشيء نفسه.

٧٥- وتواصل ماليزيا تحسين نظامها الوطني الخاص بتنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ تلقى المعهد الماليزي لأبحاث التكنولوجيا النووية اعترافاً دولياً بجودة إدارته للبرنامج. وسيُساعد ماليزيا أن تتقاسم خبرتها المكتسبة مع الدول الأعضاء الأخرى النامية. وقد شاركت ماليزيا الوكالة في الاضطلاع بتكاليف تنفيذ بعض مشاريعها للتعاون التقني، مما أسهم في توسيع نطاق تعميم فوائدها داخل القطر. وبالإضافة إلى الميادين التسعة الواقعة ضمن أنشطة برنامج التعاون التقني للوكالة، اهتمت ماليزيا بالاستخدامات الممكنة للتكنولوجيا النووية في مجالات البحث والتنمية الأخرى التي تحظى بالأولوية في ماليزيا، خاصة التكنولوجيا الحيوية وطب المناطق المدارية، والمواد المتقدمة مثل المواد المتناهية في الصغر، وبعض ميادين التنمية الصناعية الحديثة الأخرى، إضافة إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ترقية الاستخدامات السلمية

للتكنولوجيا النووية وتيسيرها. وبالرغم من أن ماليزيا ليس لديها خطط للشروع في برنامج للقوى النووية، وأن مشاركتها في برنامج الوكالة للتعاون التقني تركزت بشكل أساسي في ميدان التطبيقات غير المرتبطة بالقوى في مجال التكنولوجيا النووية، فإنها قد شاركت في العديد من أنشطة الوكالة التعاونية، مساهمةً بذلك في الاستخدام الآمن والسلمي للقوى النووية في المنطقة.

٧٦- وفي مجال الأمان والأمن النوويين، تلقت ماليزيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بعثة أوفدتها خدمة الوكالة الاستشارية الدولية للأمن النووي، وتقوم حالياً بدراسة توصياتها. وقد قررت ماليزيا الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حالما يوافق البرلمان على التعديل المشترط للقوانين الوطنية ذات الصلة لكي تجرّم الانتهاكات التي تحددها الاتفاقية.

٧٧- وأخيراً، في مجال ضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية، ترحب ماليزيا بتقصي الوكالة أمر شبكة الإمداد المتعدد الجنسيات غير المشروع للمفردات النووية، وفي هذا السبيل، تتعاون تعاوناً تاماً وسريعاً مع الوكالة.

٧٨- وقال السيد العويص (الإمارات العربية المتحدة) إن موضوع الطاقة النووية يلقى تغطية إعلامية مكثفة في جميع أرجاء العالم. فالتنبيهات إلى الأخطار الملازمة لاستخدام الطاقة النووية ينبغي أن تجد أدناً صاغية، كما ينبغي تطبيق المزيد من إجراءات المراقبة الصارمة منعاً لأي قصور قد يثبت إضراره بالبيئة والصحة العامة. وينبغي إصدار تشريعات جديدة، أو تحديث التشريعات القائمة تحت إشراف الوكالة.

٧٩- إن إنجازات البحث العلمي في مجال الإشعاع النووي تشكل واحداً من أمجاد الحضارة الحديثة خلال القرن الماضي. وقد اقترنت هذه الإنجازات بالحاجة المتزايدة لمواجهة نقص الموارد المتاحة للتنمية المستدامة. وتستخدم الطاقة النووية الآن في الطب لتخفيف المعاناة، وفي مجال الزراعة لضمان الأمن الغذائي. لذلك، فهو يهيب بجميع الدول الأعضاء في الوكالة لزيادة الموارد المتاحة للتنمية المستدامة، والانضمام للمعاهدات الدولية وعقد الاتفاقات الثنائية الهادفة إلى دعم التطبيقات السلمية للطاقة النووية تحت مظلة الوكالة.

٨٠- ومنذ انضمام بلده إلى الوكالة في عام ١٩٧٦، سعى لاتباع سياسة مثالية في مجال الطاقة النووية. وبدعم من الوكالة، سن بلده قانوناً لتنظيم ومراقبة استخدام المصادر المشعة والوقاية من الإشعاعات، إضافة إلى إصدار تشريع لإنشاء إدارة خاصة بمراقبة الإشعاعات والحماية منها ضمن وزارة الكهرباء والمياه لتكون السلطة الرقابية في بلده. كما تم إنشاء لجنة للوقاية من الإشعاعات يشارك فيها ممثلون للوزارات المختلفة وغيرها من أجهزة الدولة والسلطات المحلية. وقامت السلطة الرقابية، بمساعدة من الوكالة، بطباعة ونشر اللوائح الأساسية للوقاية من الإشعاعات المؤينة والقواعد الناظمة لإدارة المخلفات المشعة والنقل الآمن للمخلفات المشعة، بالإضافة إلى خطةٍ للتعامل مع الطوارئ النووية. ويجري تطوير الخبرة الوطنية من خلال المشاركة في الدورات التدريبية، وورش العمل، والزيارات العلمية، والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

٨١- وخطت الإمارات العربية المتحدة بتعاونها مع الوكالة إلى الأمام عبر المجموعات الإقليمية والدولية، وتبادل الخبرات، والمشاريع الإقليمية، والدورات التدريبية تحت مظلة برنامج الوكالة للتعاون التقني. ويأمل في أن تستمر الوكالة في دعم الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية (عراسيا)، بالإضافة إلى المشاريع الإقليمية النموذجية في غرب آسيا، بهدف دفع عملية نقل المعرفة وتبادلها تعزيزاً لمراقبة المصادر المشعة.

٨٢- ولقد لعب برنامج الوكالة للتعاون التقني دوراً أساسياً في تدريب الخبراء الوطنيين، مما يمكن الأجيال القادمة من المشاركة في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة من خلال التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وهو يثق في أن الوكالة ستدعم المشاريع الوطنية التي اقترحها بلده من أجل ضمان الوقاية من الإشعاعات لكل العاملين في القطاع النووي ولضمان أمان المصادر المشعة.

٨٣- إن الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأنه يمكن للطاقة النووية أن توفر الاحتياجات المتنامية للطاقة خلال القرن الحادي والعشرين، خاصة في البلدان النامية. ويمكن استخدام مفاعلات القوى النووية في توليد الكهرباء وتلبية المياه بتكلفة مقبولة مقارنة بالبدائل الأخرى. لذلك فهو يدعو الحكومات والهيئات الدولية لتقديم الدعم القوي للتطبيقات السلمية للطاقة النووية ومكافحة استخدامها لأغراض ضارة.

٨٤- وشدد السيد كامندا وإكماندا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) على دعم بلده الثابت لاحترام نظام منع الانتشار عالمياً. فامتلاك دولة ما أو مجموعة من الدول للسلاح النووي يمثل عبئاً على الدول الأخرى ويزيد من حساسية انعدام الأمن، وهذا مما لا يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها. وبناءً على ذلك، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستبذل كل الجهود من أجل تعزيز الأمن النووي ونظام منع الانتشار، مساهمة بذلك في كفاح الشعوب المشروع ضد الإرهاب النووي وإنتاج الأسلحة النووية وامتلاكها واستخدامها.

٨٥- وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اعتمدت حكومة بلده القانون رقم ٢٠٠٢/١٧ بشأن الوقاية من أخطار الإشعاعات المؤينة وبشأن الحماية المادية للمواد والمرافق النووية. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقّع على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الذي يخصه، وانضم إلى اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أقرت الجمعية الوطنية تشريعاً تصادق بموجبه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وسيتم إيداع صك المصادقة قريباً لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وخلال الدورة الحالية، أودعت جمهورية الكونغو الديمقراطية صك الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، كما تخطط حكومة بلده، في الأسابيع المقبلة، لتقديم مشروع قانون بالمصادقة على معاهدة بليندابا إلى الجمعية الوطنية، وآخر بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكل هذه الأنشطة تدل على اضطلاع بلده بالتزاماته الدولية وسعيه لتحسين الأمن والاستقرار الدوليين، مما يخلق مناخاً ملائماً لتطبيقات الطاقة النووية من أجل السلام، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية والرفاهية. ومن أجل نفس الغاية، تشجع حكومة بلده مبادرة بلدان الشرق الأوسط لجعل أراضيها خالية من السلاح النووي، وناشد المجتمع الدولي تشجيع هذا الجهد.

٨٦- ويقدم برنامج الوكالة للتعاون التقني دعماً كبيراً لأنشطة أفرا. وأعرب عن قلقه من الخطة القاضية بخفض النسبة التي تخصصها الميزانية للمشاريع الإقليمية في أفريقيا للدورة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، مقارنة بـ ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ (من ٥٣ر٤% إلى ٣٤%). وفي هذا السياق، انخفضت حصة الميزانية الخاصة بـ "أفرا" من ٢٠ر٦% إلى ١٤ر٧%. وهذا قد يهدد بشدة ليس فقط التوازن بين البرامج الوطنية وبرنامج أفرا، بل يهدد أيضاً استدامة المشروعات المنفذة تحت مظلة أفرا. وهو يأمل في أن يتوصل المجلس إلى حل وسط قبل أن يجيز الميزانية بشكل رسمي للعامين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

٨٧- ويعكف بلده على إعداد الصيغة النهائية لـ "الإطار البرنامجي القطري" الخاص به من أجل تعظيم تأثير مشاريع الوكالة للتعاون التقني لأقصى قدر ممكن. وتضم القطاعات الأساسية المعنية بالزراعة، والصحة، والغذاء، والمياه، والكهرباء، والبنية التحتية للنقل والتعدين. أما الأولويات الوطنية - حسبما فرضتها الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر - فهي الزراعة والأمن الغذائي، وموارد المياه، والصحة والتغذية، والتعدين

والصناعات التعدينية، والبيئة، والتعليم وتنمية الموارد البشرية. كما يساعد دعم الوكالة في تعزيز البنية التحتية الوطنية للوقاية من الإشعاعات، والأمان والأمن النوويين، والقدرات الوطنية لإصلاح الأجهزة الطبية والعلمية وصيانتها

٨٨- وفيما تتقدم عملية السلام ويستقر الوضع السياسي والاقتصادي بعد سنوات الحرب الطويلة، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تجدد التزامها بالتعاون مع الوكالة من أجل تحقيق أهدافها المهمة التي أنشئت من أجلها.

٨٩- وقال السيد متيسا (زامبيا) إن أنشطة الشبكة الدولية للمعلومات النووية قد أفادت بلده بشكل كبير، لأنها سهلت عملية الحصول على المعلومات وبحثها. ولكون المساهمات قد أثارت المخاوف في الماضي، فإن وفد بلده يثني على الشبكة لزيادتها المدخلات في قاعدة البيانات بنسبة تفوق الـ ٢٠٪.

٩٠- وقال إن التدابير التي اتخذتها الوكالة من أجل تعزيز أنشطة التعاون التقني لها أهمية حاسمة في عملية التنمية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، فقد يسّر نظام إدارة المشاريع TC-Pride حصول زامبيا على المعلومات. كما أثني على الوكالة لمبادراتها الهادفة إلى تقوية التعاون التقني في مجالي الإشعاع النووي وإدارة أمان النفايات في الكثير من البلدان. ولهذين المجالين أهمية كبيرة من أجل ضمان ألا ينطوي تطبيق التكنولوجيات النووية على آثار مدمرة. وهناك حاجة إلى تحسين البنى التحتية للأمان وإلى إجراء إصلاحات تشريعية مناسبة لتحقيق أعلى حد ممكن من الأمان على كل المستويات. وجدد دعم زامبيا لأنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني من خلال إطار أفرا، وأثنى على لجنة الإدارة الميدانية لـ"أفرا" لمساعدتها لتعزيز التعاون التقني بين الدول الأعضاء في المنطقة.

٩١- إن زامبيا مصممة على محاربة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة. بيد أنها، من أجل تيسير تنفيذ هذه الأنشطة، تحتاج إلى تقديم المساعدة إليها في ما يخص تدريب العاملين والحصول على المعدات.

٩٢- ويقدر وفد بلده جهود الوكالة في المحافظة على إدارة المعرفة النووية، وهو سعيد بعقدتها مؤخراً مؤتمراً دولياً بهذا الخصوص في ساكليه بفرنسا. وتهيب زامبيا بكل الدول الأعضاء لدعم مبادرة إنشاء الجامعة النووية العالمية. وهي ترى أهمية تشجيع الجامعات، خاصة في البلدان النامية، لوضع برامج تخص العلوم النووية وتهدف إلى تدريب الموارد البشرية اللازمة في هذا القطاع.

٩٣- وتشكر حكومة بلده الأمانة لمشاركتها في تطوير وإعداد الصيغة النهائية للإطار البرنامجي القطري لزامبيا للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩. وتشكل هذه الوثيقة خريطة طريق للتعاون مع الوكالة في مجالات الرعاية الصحية، والزراعة وإدارة الموارد المائية.

٩٤- ومنذ المؤتمر العام السابع والأربعين، حدثت عدة تطورات مهمة في زامبيا. فقد بدأ بناء مركز لعلاج السرطان سيتم الفراغ منه في أوائل العام ٢٠٠٥. ويجري حالياً تدريب كوادر المركز. وتم تعزيز برنامج تحسين السلالات باستحداث الطفر من خلال تدريب التقنيين وتوفير المزيد من المعدات لتحسين المرافق وتشكر حكومة بلده الوكالة ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لدعمها لهذه البرامج. وعلاوةً على ذلك، استمرت زامبيا في الاستفادة من دعم الوكالة لمشاريع في مجالات مثل إنتاج الأنسجة المنقولة المعقمة إشعاعياً، والكشف

عن السل والملاريا المقاومين للعقاقير، وتشخيص أمراض الإسهال ومكافحتها. وسيتم استخدام الدروس المستفادة من هذه المشاريع في المبادرات المختلفة.

٩٥- وذكر في النهاية أن زامبيا عقدت حصتها كاملة في المساهمات الطوعية المقررة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥.

٩٦- وأشار السيد موتالموا (جمهورية تنزانيا المتحدة) إلى أنه بالرغم من موارد الوكالة المالية المحدودة فإنها حققت إنجازات عظيمة في العام الماضي، خاصة في ميادين التعاون التقني، والأمان النووي، والضمانات والأمن. وشكر الوكالة لبرامج ومشاريع التعاون التقني الجاري تنفيذها لصالح بلده، ودعا إلى مواصلة هذا التعاون، وتعزيزه ما أمكن ذلك. إن ما أحرز من نجاح وما تحققت من إسهام في تخفيف الفقر قد زاد من وعي الناس بفوائد التكنولوجيات النووية. ويحتاج بلده حاجة ملحة وعاجلة إلى هذا الدعم وهذه المساعدة من أجل الحصول على التكنولوجيات النووية الملائمة وتبنيها ومواءمتها واستخدامها حتى تشكل قوة دفع للتنمية الاقتصادية وتسهم في تخفيف الفقر. وتشارك تنزانيا في أفرا وتحصل على فوائد جمة من المشاريع المنفذة تحت مظلتها في مجالات الزراعة، والصحة، والاختبارات غير المتلفة، والأجهزة النووية، وإدارة المخلفات.

٩٧- وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت تنزانيا قانوناً للطاقة الذرية، أرست بموجبه أساساً وإطاراً قويين للاستخدام السلمي والأمن للتكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف الفقر. إن جوهر وروح هذا التشريع، الذي تم إعداده بدعم الوكالة وتعاونها، يقومان على توفير أطر وبنى تحتية فعالة ونافذة للوقاية من الإشعاعات، والأمان والأمن، فضلاً عن الحصول على تقنيات نووية تكفل الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لتخفيف حدة الفقر. ومن بواعث هذا التشريع أيضاً الحاجة الماسة لتوفير رقابة أفضل على استخدام التكنولوجيا النووية في جو اقتصاد يتجه بسرعة إلى أن يكون اقتصاد سوق حر يدار بواسطة القطاع الخاص. ويجري استعراض الإطار البرنامجي القطري لتنزانيا بهدف تحسين التعاون التقني مع الوكالة ووضع أهداف التشريع الجديد موضع الاعتبار. وتنعقد النية على إكمال صيغة الإطار البرنامج القطري الجديدة قبل بداية دورة مشاريع ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، وقد دعت تنزانيا الوكالة للمساعدة في هذا الجهد.

٩٨- ويقدر بلده الاهتمام المتنامي الذي يُعطي لعلاج السرطان في البلدان النامية، حيث يحرم العجز في الأجهزة والخبرة المرضى من تلقي العلاج الإشعاعي الملائم. لذلك فإن تنزانيا ترحب بـ "برنامج العمل من أجل علاج السرطان"، كما سترحب بكل برامج التشخيص المبكر للسرطان التي تسير بموازاة تنفيذ برنامج العمل، باعتبار أن إحدى أهم العقبات أمام العلاج الفعال هي سوء التشخيص المبكر. كما تشعر تنزانيا بالامتنان البالغ للمساعدة التي تقدمها لها الوكالة في مجال استئصال ذباب تسي تسي، وهي تمكّنها من جمع المعلومات الأساسية في موقعين كنقطة بداية لمبادرات الاستئصال.

٩٩- وما يدعو للأسف أن صندوق التعاون التقني يواجه مشكلات في المصروفات لكون المساهمات لا تصل في أوانها، ولا يمكن التنبؤ بها أو التأكد منها لقد صوّتت تنزانيا كل متأخراتها سواءً للميزانية العادية أو لصندوق التعاون التقني، وستبذل كل ما في وسعها لسداد التزاماتها للعام ٢٠٠٥ كاملة وفي حينها رغم حدة الأزمة الاقتصادية.

١٠٠- واعترافاً بالحاجة إلى تدابير جديدة أقوى لمواجهة انتشار الأسلحة النووية و تهديد الإرهاب النووي العالمي، ترحب تنزانيا بمبادرة تقليص التهديد العالمي التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية. ويود وفد بلده أن يعبر عن تقديره لحكومة الولايات المتحدة وللوكالة لما قدمته من مساعدة لتنزانيا للتصدي للتهديد الإرهابي

النووي، خاصة المساعدة الثنائية المقدمة من الولايات المتحدة لتحديث المرافق التي توجد بها مصادر إشعاعية كبيرة.

١٠١- ومن جانب آخر، تحس تنزانيا بقلق شديد من أن التحديات الجديدة للإرهاب النووي والانتشار النووي تهدد بتحويل انتباه وموارد المجتمع الدولي بعيداً عن المساعي الهادفة إلى دعم تخفيف الفقر في البلدان النامية عموماً والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص. وتناشد تنزانيا كل الأمم، خاصة الدول الأعضاء في الوكالة، أن تواجه التحديات التي يثيرها خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية وأن تتصدى لها بوسائل فعالة التكلفة لأقصى قدر ممكن حتى يمكن توفير موارد كافية للمضي في محاربة الفقر، الذي هو، في رأي وفد بلده، أحد المسببات الأساسية للإرهاب.

١٠٢- إن تعزيز نظام ضمانات الوكالة والبروتوكول الإضافي أمر ضروري لتقوية معاهدة عدم الانتشار، وستقوم تنزانيا بالتوقيع على بروتوكول إضافي خلال الدورة الحالية للمؤتمر العام. وتثني تنزانيا على الجماهيرية العربية الليبية لقرارها الطوعي التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية والامتثال لاتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة.

١٠٣- واستعراض السيد زفيرى (أفغانستان) الأحداث الأخيرة في أفغانستان، مشيراً إلى كون بلده ضمن مجموعة الدول الرائدة التي انضمت للوكالة في عام ١٩٥٧. وشدد على أن حكومة بلده ملتزمة بواجباتها ومسئولياتها الدولية رغم المشاكل الحالية التي تواجهها. ومن هذا المنطلق وقعت، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، على خطة لسداد متأخراتها للوكالة، ودفعت بالفعل القسط الأول في نفس الشهر. وعبر عن أمله في أن تسهم هذه التطورات، إضافة إلى عزم أفغانستان على سداد مساهماتها في وقتها مستقبلاً، في تمهيد الطريق أمام استعادة بلده حق التصويت في أجهزة الوكالة، بما فيها المؤتمر العام. وقد جرى تعميم طلب حكومته في هذا الخصوص في الوثيقة GC(48)/INF/12.

١٠٤- وسيسهم التعاون التقني للوكالة المتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتطبيقاتها العملية بشكل ملموس في إعادة بناء أفغانستان وتحسين حياة الشعب الأفغاني. كما سيساعد نقل التكنولوجيا النووية في زيادة الإنتاجية الزراعية، وفي تقديم خدمات رعاية صحية أفضل، كما يوفر مياه الشرب للسكان، سواء في الريف أو في المدينة، الأمر الذي سيساعد على الارتقاء بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، أشار إلى دعوة وفد أفغاني لزيارة المقر الرئيسي للوكالة في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من أجل النقاش مع الإدارات ذات الصلة حول نطاق وطرائق التعاون التقني للوكالة و صياغة برنامج تعاون تقني شامل. ويجد برنامج الوكالة للتدريب و برنامجها لبناء القدرات اهتماماً كبيراً من جانب أفغانستان. وقد تم تقديم طلبات للوكالة تتعلق بالتدريب في عدد من المجالات للنظر فيها.

١٠٥- فللوكالة دور كبير تلعبه في إعادة بناء أفغانستان. وتثق حكومة بلده من أن من شأن التعاون التقني أن يعزز السلام و الرفاهية في البلد و يساعد في استتباب الأمن في المنطقة.

١٠٦- وقالت السيدة بيجو (هايتي) إن الحكومة الانتقالية القائمة عملت خلال الأشهر الستة الماضية بلا كلل لبناء الديمقراطية والارتقاء باحترام حقوق الإنسان وخلق مجتمع يعيش في سلام. بيد أن السلام غير ممكن بدون تنمية مستدامة، ويواجه بلدها صعوبات جمة في سبيل تحقيق مثل هذه التنمية. وتقدم التكنولوجيات الجديدة الأمل بمساعدة هايتي لتحقيق أهدافها الإنمائية. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام للبلدان الأقل نمواً من أجل مساعدتها في تضيق هوة المعرفة النووية، والاستخدام الأمثل للتطبيقات السلمية للطاقة النووية.

١٠٧- وعلى مدى ثلاث سنوات تقريباً تعاون بلدها بنشاط مع الوكالة في مجالات الوقاية من الإشعاعات، وتخطيط الطاقة وإدارة المياه الجوفية. ويجري إرساء قاعدة صلبة للارتقاء بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فبالنسبة للعام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، تخطط حكومة بلدها لاستخدام التقنيات النووية في الزراعة من خلال مشاريع لتحسين خصوبة التربة وغلة المحاصيل. وسيجري توجيه اهتمام خاص لتدريب الموارد البشرية وإدارتها في مجالات العلاج الإشعاعي، والطب النووي، والهيدرولوجيا النظرية، وتخطيط الطاقة وحماية البيئة، إضافة إلى تطوير سياسة لإدارة المعرفة النووية.

١٠٨- وترى حكومة بلدها، التي تولي اهتماماً كبيراً لجهود الوكالة في تشجيع استخدام التقنيات النووية في هايتي، بأنه يجب توعية المجتمع الدولي أكثر بالإمكانات الهائلة للتكنولوجيا النووية عبر حملات توعية عامة للترويج للطاقة النووية والعمل على إزالة الأفكار الخاطئة حول استخدامها.

١٠٩- وشددت على أهمية برنامج الوكالة للتعاون في هايتي والذي من شأنه، في حال إنجازه، أن يمكن البلد من تخطي العديد من معوقات التنمية المستدامة. وتواجه هايتي مشاكل خطيرة للغاية في الطاقة والبيئة والرعاية الصحية، وتدعو المجتمع الدولي لمساعدتها في التغلب عليها. ومن أجل الاستفادة من هذا البرنامج، تتعاون وزارة الصحة العامة والسكان، التي تتولى هي قيادتها، مع الوكالة في إدخال البنى التحتية القانونية والمادية الضرورية للوقاية من الإشعاعات والأمن النووي. وستنشر هايتي قريباً قراراً يقضي بإنشاء هيئتها الخاصة بالأمن الإشعاعي، كما شارف العمل في مختبر قياس الجرعات على الانتهاء. وبالتالي فإن كل المتطلبات ستكون جاهزة حتى تتمكن هايتي من الاستفادة القصوى من التعاون مع الوكالة.

١١٠- وفي السنوات الخمس الماضية، وصلت حالات الإصابة بالسرطان، خاصة بين النساء، إلى نسب تنذر بالخطر، تأثرت بها فئة الأغنياء في المجتمع وأولئك الذين لا يقدرّون على العلاج في الخارج على حد سواء. وسيبدأ مشروع تنفيذ الوكالة لعلاج السرطان بالأشعة في هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويشكل المشروع أولوية كبرى لصحة النساء، وهي تدعو البلدان الأخرى لتقديم المساعدة لضمان نجاحه. وفي هذا السياق، أشارت إلى أن هايتي اضطرت إلى المشاركة بأكثر من ٥ ملايين دولار لبناء مركز لتشخيص السرطان وعلاجه.

١١١- وتزداد أهمية التعاون التقني بين البلدان، وهو يمثل إضافة ممتازة للتعاون ما بين الشمال والجنوب. وترتبط إحدى أكثر تجارب التعاون التقني نجاحاً باتفاق أركال (الترتيبات التعاونية الإقليمية لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية). وتعترف هايتي بالقيمة الهائلة لذلك الاتفاق الذي انضمت إليه قبل سنتين، وتأمل في أن تستمر بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في استخدامه من أجل تكثيف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١١٢- وتدين حكومة بلدها كل محاولات استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض غير سلمية أو إرهابية. كما تشدد على أهمية مبادرات الوكالة لمكافحة الإرهاب النووي والإشعاعي. ومن أجل المساهمة في هذا الصدد، صادقت هايتي من ذي قبل على اتفاق ضماناتها وعلى بروتوكول إضافي، بالإضافة إلى اتفاق أركال. وسيتم نشر النصوص الثلاثة جميعها قريباً في الجريدة الرسمية إيداناً ببدء نفاذها.

١١٣- وقد بذلت هايتي كل ما لديها من جهد للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة، خاصة سداد مساهماتها لصندوق التعاون التقني. ومن أجل الإسراع بخفض متأخراتها، فهي تحبذ وضع خطة سداد مدتها خمس سنوات. وبالرغم من محدودية الموارد المتاحة لها، فإنها تدرك أهمية سداد مساهماتها بصورة منتظمة حتى تتمكن الوكالة

من العمل بشكل طبيعي. وبالمثل، فإن المساهمات الطوعية لاتفاق أركال ستمكن بلدها من الاستفادة كثيراً من العمل المتميز لهذا البرنامج.

١١٤- وفي الختام، فهي تود أن تلفت انتباه المدير العام إلى عملية التخلص من النفايات في المعهد الوطني لعلاج الأورام. فبالرغم من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة لعمليات تعبئة وسحب ونقل اثنين من مصادر الكوبالت المشع، إلا أن الحاويات تراوح مكانها؛ وهذا أمر يثير الكثير من القلق لدى الأشخاص القاطنين في الجوار القريب. وتأمل هايبتي في أن يتم اتخاذ كل الخطوات اللازمة بدون إبطاء للتعامل مع هذه المشكلة.

١١٥- وقال السيد نغوين تروونغ غيانغ (فبيت نام) أن التحديات البيئية الدولية في الوقت الراهن، ووجود الأسلحة النووية يشكلان تهديداً كبيراً للسلم والأمن والاستقرار والتنمية. ومع تأكيد فيتنام مجدداً للحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها تدعم عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، والإزالة التامة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

١١٦- ومن خلال تعاونها مع الوكالة وشركاء آخرين، حققت فبيت نام تقدماً في العديد من الميادين المتعلقة بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية. فقد أسهمت مشاريع الوكالة للتعاون التقني بشكل كبير في تعزيز أنشطة البحث التطويري وفي تطبيق التقنيات النووية في عدد من المجالات في فبيت نام. وتدعو حكومة بلده الوكالة للاستمرار في تعزيز برنامج التعاون التقني من أجل ضمان استخدام الدول الأعضاء النامية للطاقة النووية استخداماً سلمياً لصالح تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

١١٧- ومنذ إعادة تحديث مفاعل "دالات" للبحوث وإعادة تشغيله قبل عشرين عاماً، يُستخدم لإنتاج النظائر، وفي التحليل بالتنشيط، والبحوث والتدريب. وحتى الآن أنتج هذا المفاعل ٢٢٠٠ كوري، وقام بتحليل نحو ٤٥٠٠٠ عينة، بالإضافة إلى أنه يمون ٢٥ مستشفى بالبلد بأكثر من ٢٠ من النظائر المشعة والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية.

١١٨- وفي مجال الزراعة، تم تحسين إمكانات البلد في البحوث التطويرية وتطبيقها في عمليات الطفر المستحث بالتقنيات المختبرية وتقنيات الواسمات الجزيئية من أجل تحسين سلالات المحاصيل الغذائية، وإنتاج المحفزات النباتية عن طريق التكنولوجيا الإشعاعية، واستخدام تقنيات الاقتفاء في دراسات تآكل التربة. وتم إطلاق ثماني سلالات طافرة جديدة من الأرز وأربع من فول الصويا واعتمدها كسلالات إقليمية ووطنية. كما أسهمت التطبيقات النووية في برامج الأمن الغذائي الوطنية وفي تصدير الأرز وتخفيف الفقر.

١١٩- وجرى تطبيق التقنيات النووية، بما في ذلك الاختبارات غير المتلفة، ونظم المراقبة النووية، بشكل واسع في صناعات الفحم والنفط والغاز، وفي مجالي النقل والبناء.

١٢٠- وفي ميدان الرعاية الصحية، قدمت الوكالة المساعدة لفيتنام للشروع في برنامج لضبط الجودة في مرافق الإشعاع بالمستشفيات، وفي صياغة اللوائح الوطنية الخاصة بالوقاية من الإشعاعات، وفي الإشراف على أجهزة أشعة إكس وأجهزة الكوبالت-٦٠ للعلاج الإشعاعي وفي تدريب العاملين. وتم إنشاء مصرفين لحفظ الأنسجة في هانوي ومدينة هوشي منه بمعايير جودة محسنة؛ وتستخدم منتجات هذين المصرفين في علاج آلاف المرضى في أكثر من ٤٠ مستشفى. وعلى إثر نجاح مشاريع التعاون التقني مع الوكالة، تدرس حكومة بلده الآن مشروعين آخرين يتعلقان بإنشاء مركزي تعجيل دائري (سيكلوترون) للتصوير المقطعي باستخدام الانبعاث البوزيتروني في هانوي ومدينة هوشي منه.

١٢١- وتقوم فييت نام أيضاً بالترويج لتكنولوجيا التشعيع. وبمساعدة أحد مشاريع الوكالة للتعاون التقني، تم بالفعل تشغيل مرفق صناعي للتشعيع بالكوبالت-٦٠ في مركز مدينة هوشييه منه لأبحاث وتطوير تكنولوجيا الإشعاع. ويقوم هذا المرفق بتعقيم ١٠٠٠م٣ من المنتجات الطبية، ومعالجة ٥٠٠٠ طن من السلع الغذائية سنوياً.

١٢٢- وجرى إنشاء مختبر لدراسة الرواسب ومختبرين للهيدرولوجيا النظرية بدعم من الوكالة، وتقوم هذه المختبرات بدراسات لتحديد مصادر التلوث، الأمر الذي سيساعد في وقف استمرار تردي موارد المياه الجوفية وفي تحسين جودة مياه الشرب في المناطق الحضرية والصناعية.

١٢٣- وفي ميدان الوقاية من الإشعاعات والرقابة النووية، تم تدريب مئات المختصين و أكثر من ٢٠٠٠ من عمال الإشعاع على الأمان الإشعاعي، والتنظيم الرقابي والترخيص والتفتيش. ويجري تقديم خدمات قياس الجرعات الإشعاعية التي يتعرض لها العاملون على مستوى البلد. واكتمل جرد المصادر المشعة المستهلكة الرئيسية، كما تم تحسين مرافق تكييف النفايات المشعة وتخزينها.

١٢٤- وتدعم حكومة بلده جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تحسين التعاون في مجالات الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل والتصرف في النفايات. وقدمت فييت نام الموارد اللازمة لتعزيز هيئتها الوطنية للرقابة، بما في ذلك بلورة تشريع حول الطاقة الذرية. وتشكر حكومة بلده الأمانة والدول الأعضاء لما قدمته من المساعدة في هذا المجال.

١٢٥- وانتقل أخيراً إلى الحديث عن القوى النووية، قائلاً إن وفد بلده قد تحمس للتقدم الذي أحرز في تطوير تكنولوجيا نووية مبتكرة من خلال مشروع إنبرو والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات. وينبغي للوكالة أن تستمر في تركيز اهتمامها على أنشطة القوى النووية ومساعدة الدول الأعضاء التي تزمع تطوير هذه الأنشطة.

١٢٦- وقال السيد فارغاس (الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (أوبانال)) إن "أوبانال" قد انبثقت من معاهدة ثلاثيلوكو في عام ١٩٦٧ التي قامت بموجبها أول منطقة مأهولة خالية من السلاح النووي في العالم. وكل بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الثلاثة والثلاثين هي أطراف متعاقدة في المعاهدة، وقد التزمت هذه الدول باستخدام المواد المرافق النووية بشكل حصري للأغراض السلمية، وتعاهدت على منع إجراء التجارب في أراضيها، أو صنع، أو إنتاج أو الحصول بأية طريقة كانت على أي سلاح نووي، سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك استلام، أو تخزين، أو إنشاء، أو نشر أي سلاح نووي أو امتلاكه بأي شكل كان.

١٢٧- ولمعاهدة ثلاثيلوكو بروتوكولان إضافيان. يهدف الأول منهما إلى ضمان إزالة الطابع النووي في أراضي منطقة أمريكا اللاتينية التي تغطيها المعاهدة والتي تخضع، قانوناً أو على أساس الأمر الواقع، لقوى نووية أجنبية، هي فرنسا، وهولندا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. أما هدف البروتوكول الثاني، فهو إلزام القوى النووية المتمثلة في الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي من الأطراف المتعاقدة في المعاهدة، حيث إن هذه الأخيرة قد وفرت تأكيداً مهماً على الأمن النووي الضروري لنزع السلاح وعدم انتشار السلاح النووي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويمكن إحراز المزيد من التقدم فيما إذا كانت القوى النووية، حسبما تقترح أوبانال، ستسحب أو تعدل من بعض أجزاء تصريحاتها التفسيرية التي أطلقتها قبل بضعة عقود من الزمان، والتي تؤثر على وضع إزالة الطابع النووي في المنطقة المنشأة بموجب المعاهدة.

١٢٨- وقد حالت معاهدة تلاتيلوكو دون حدوث سياق تسلح خطير في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كما أسهمت في عدم الانتشار العالمي، مقدّمة بذلك مثلاً يحتذى به لبقية أنحاء العالم. وإذا أضفنا إليها معاهدات راروتونغا، وبنانوك وبليندابا، فهذا يعني أن أكثر من نصف دول العالم تقع الآن في مناطق خالية من السلاح النووي. ويبدو محتملاً أن تنشأ منطقة خامسة قريباً في آسيا الوسطى، وأن يتم إحراز المزيد من التقدم في مفاوضات إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وترغب أوبانال في المساهمة بخبرتها في المحفل الذي اقترحه المدير العام لهذا الموضوع.

١٢٩- وثمة حاجة إلى أن تبلور المناطق الخالية من السلاح النووي سياسة مشتركة حيال القوى النووية، والجمعية العامة، وحيال المحافل المتعددة المتعلقة بنزع السلاح، ووكالة الطاقة الذرية. ولأجل هذا الغرض، سيكون من المناسب عقد مؤتمر دولي للدول الأطراف في المناطق الخالية من السلاح النووي تكون الوكالة مشاركاً مهماً فيه.

١٣٠- إن أهداف معاهدة تلاتيلوكو ستكون عديمة الجدوى ما لم تستند إلى نظام رقابة وضمانات وتحقق فعال. وفيما يقر بحق الدول الثابت في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، قال إن من المهم الإشارة إلى الدور الأساسي للوكالة في التحقق من الامتثال للنظام العالمي للضمانات النووية كما جاء في معاهدة تلاتيلوكو ومعاهدة عدم الانتشار النووي. وشدد على جهود تعزيز هذا النظام، خاصة أهمية البروتوكول الإضافي بوصفه أداة مناسبة للتأكد من أن نظام ضمانات الوكالة يعمل بصورة أكثر كفاءة وفعالية. ولقد وقعت كل من تشيلي وكوستاريكا وكوبا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وجامايكا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وأوروغواي على بروتوكولات إضافية مع الوكالة، وقد تمت المصادقة على أكثر من نصفها. وتسعى أوبانال للوصول إلى علاقات أوثق مع الوكالة، حيث يربطها بها اتفاق تعاون منذ عام ١٩٧٢، وستقدم الدعم من أجل أن يعمل نظام المراقبة والضمانات بأفضل صورة ممكنة، بحيث يحفظ الأمن النووي والمصالح الإقليمية على حد سواء.

١٣١- ويلعب برنامج الوكالة للتعاون التقني دوراً مهماً في مجالات مثل الصحة البشرية، والحفاظ على الغذاء والبيئة، خاصة في البلدان النامية؛ وأهاب بالدول الأعضاء تقديم الدعم لهذه الأنشطة.

١٣٢- وأخيراً قال إن أوبانال تدعم بشدة مبادرات الوكالة لمنع الأسلحة النووية من الوقوع في الأيدي الخطأ. والطريقة المثلى لضمان ذلك، هي نزع السلاح النووي تماماً.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٩/٠٥